جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية
The Islamic University
of Al Saied Mohamed Bin Ali Al sanussi

جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية

مركز السيد أحمد الشريف للدراسات والبحوث العلمية

المؤتمر العلمي الأول

واقع المصالحة الوطنية في ليبيا

المعوقات والحلول

ضمن المحور الخامس :

(المجتمع الدولي والمصالحة الوطنية)

بحث بعنوان

((المجتمع الدولي والمصالحة الوطنية في ليبيا بين التحديات والفرص))

د. مصطفى صالح عمر إعليجة

مكان العمل: كلية الاقتصاد/ الخمس

الدرجة العلمية : أستاذ مساعد

التخصص العام : إدارة اعمال

التخصص الدقيق : إنتاج ومالية

m.elaija74@gmail.com

0925640487

أ . خيري جبريل محمد عثمان

مكان العمل: كلية الاقتصاد/ الخمس

الدرجة العلمية : محاضر

التخصص العام : علوم سياسية

التخصص الدقيق : علاقات دولية

kjothman@elmergib.edu.ly

0928031380

1444هـ - 2023 م

المستخلص:

تعد المصالحة حلا لمرحلة ما بعد النزاعات ، والصراعات لاستعادة العلاقات التي دمرها النزاع ولعمليات المصالحة آليات ووسائل وطنية وأخرى دولية قد تبدو آليات المصالحة من المفاهيم والأفكار الجديدة المطروحة أن هذه الآليات هي التي تكشف عن نجاح الفكرة أو فشلها ومدى قبولها أو رفضها حيث يعد المجتمع الدولي ممثلا بمنظماته ولا سيما منظمة الأمم المتحدة واحداً من الجهات التي تساهم مساهمة رئيسة في عمليات تحقيق المصالحة يظهر ذلك الدور بإشراك جميع الأطراف المعنية والمتأثرة بالنزاع سواء على مستوى الزعامات أو القاعدة الشعبية أو في جهود إعادة البناء والأعمار والمصالحة وتهدف هذه الدراسة في التطلع على دور المجتمع الدولي في دعم مشروع المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع داخل ليبيا الذي حدث عقب اندلاع ثورة فبراير في سنة 2011 م ، ولا سيماً بأن المجتمع الدولي كان له دور كبير في إسقاط نظام حكم القذافي آنذاك كما تهدف إلي توضيح أهم التحديات التي تقف أمام عملية المصالحة من تواكب أطراف جديدة في صراعات عنيفة على الساحة ، و انتشار الأسلحة الثقيلة والمتوسطة بيد جماعات مسلحة وتبرز أيضاً غموض دور بعض الدول في المجتمع الدولي ذات التأثير على أطراف الصراعات كما أن هنالك تحدي آخر سنحاول إبرازه في هذا البحث وهو تنامي نزعة انقسامية علي أسس عشائرية، دينية أو جغرافية ، ومشكلة النازحين داخليا وخارجياً.ويهدف البحث إلي إلقاء الضوء على الفرص المتاحة للمصالحة الوطنية في ليبيا ، مع وجود نقاط توافق بين مختلف مكونات المجتمع مثل ضرورة بدء عملية نزع السلاح وردع الجماعات المتطرفة ،وتفعيل أساليب تسوية النزاع ذات الخصوصية المجتمعية مع اشتراك المرأة والشباب ، كما تهدف الدراسة بوجود فرص من خلال استلهام نماذج المصالحة الوطنية من التراث الليبي التي تستند إلى التقاليد المحلية الليبية للتوسط والمصالحة، بقيادة علماء دينيين ، وشيوخ قبائل ، والأشراف في ليبيا فهذه تقاليد لها تاريخ يعود إلى عام 1946عندما وافق شيوخ قبائل الحرابي وأعيان درنة على ما سمي بميثاق الحرابي وانتهت بموجبه نزاعات قبلية طويلة ظهرت خلال الفترة الاستعمارية ..

Abstract:

Reconciliation is a solution to the post-conflict phase, and conflicts to restore the relations that were destroyed by the conflict. Reconciliation processes have national and international mechanisms and means. Reconciliation mechanisms may seem from the new concepts and ideas put forward that these mechanisms reveal the success or failure of the idea and the extent of its acceptance or rejection. The international community, represented by its organizations, especially the United Nations, is one of the parties that make a major contribution to the process of achieving reconciliation. That role is demonstrated by the involvement of all parties concerned and affected by the conflict, whether at the level of leaders or the grassroots, or in the efforts of reconstruction, reconstruction and reconciliation.

This study aims to look at the role of the international community in supporting the national reconciliation project in the post-conflict phase inside Libya that occurred after the outbreak of the February revolution in the year 2011 AD, especially that the international community had a major role in overthrowing the Gaddafi regime at the time. It also aims to clarify the most important challenges that stand in front of the reconciliation process, such as keeping pace with new parties in violent conflicts on the scene, and the proliferation of heavy and medium weapons in the hands of armed groups, and also highlights the ambiguity of the role of some countries in the international community that have influence on the parties to conflicts. In this study, it is the growing divisive tendency on the basis of clan, religion or geography, and the problem of the internally and externally displaced.

The study aims to shed light on the available opportunities for national reconciliation in Libya, with points of agreement between the various components of society, such as the need to start the process of disarmament and deter extremist groups, and activate the methods of conflict settlement of community specificity with the participation of women and youth. The study also aims to create opportunities by drawing inspiration from the national reconciliation models from the Libyan heritage that are based on the Libyan local traditions of mediation and reconciliation, led by religious scholars, Tribal sheikhs, and the sheikhs in Libya, these are traditions that have a history, dating back to 1946 AD when the Harabi tribe sheikhs agreed. The notables of Derna were based on what was called the Charter of Harabi, according to which long tribal disputes that emerged during the colonial period ended.

مقدمة

الحمد لله ولي كل نعمة وفاتحة كل خير وأصلي وأسلم على سيدنا محمد – صلى الله عليه وسلم – أفصح العرب لساناً، وأقواهم حجةً وبياناً وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد..

فالإسلام دين السلام، ودستور التآخي والتعاون على البر والتقوى، ومرتكز التسامح والصفح عن الزلات ، وإقالة العثرات والهفوات، قرر مبدأ القصاص بالعدل، وأرسى وعظ م سبيل الصفح والعفو بالفضل ، هذه الدعائم تمثل قاعدة متينة، ورؤية رصينة، في إقامة مصالحة وطنية شاملة بين أبناء الشعب الليبي الواحد، حيث تتآزر الجهود في سبيل إحلال السلم الأهلي الذي ينطلق منه أبناء المجتمع في حفظ وطنهم، والسعي لتحقيق المواطنة المتكافئة الحقوق والواجبات.

قامت احتجاجات شعبية في ليبيا يوم 17 / فبراير/ 2011م أدت إلي ثورة اجتماعية سياسية وحرب بين النظام القائم آنذاك والثوار المطالبين بالحرية والديمقراطية ، لم يستجيب النظام لهذه المطالب وواجهها بالاستخدام المفرط للقوة مما لفت انتباه المجتمع الدولي لخطورة الحالة في ليبيا مما جعل الأمم المتحدة تقتنع بضرورة التدخل الدولي، وتتبني سياسات لإنقاذ الوضع الإنساني في ليبيا، وقد انقسمت هذه السياسات تجاه الأزمة في ليبيا إلي مرحلتين؛ **الأولي** متمثلة في التدخل العسكري بناءً علي قرار مجلس الأمن 1973 .

أما المرحلة **الثانية** فإن سياسات الأمم المتحد ة تعني بمتابعة بناء الدولة ،ورعاية النظام السياسي الجديد الذي يتفق ومرحلة ما بعد الثورة، في دولة تشهد حالة من الفوضى السياسية والأمنية، في ظل غياب دور المؤسسات العسكرية والأمنية الفاعلة، لذلك شرعت الأمم المتحدة في مهمة إنسانية من خلال تفويض" بعثة الأمم المتحدة في ليبيا بناءً على قرار مجلس الأمن رقم 2009 لعام 2011م لمساعدة الجهود الوطنية الرامية لبناء الدولة ،ودعم المرحلة الانتقالية، والعملية السياسية، وتعزيز سيادة القانون ، ولكن واجهت البعثة العديد من المسارات المعقدة في المجتمع الليبي ،والخلافات بين الأطراف المتصارعة، حول كيفية بناء الدولة وشكل النظام السياسي ، وخاصة مع التجاذبات الإقليمية والدولية.

ففي غضون السنوات القليلة التي تلت ثورة 17 فبراير تبيّن لنا أن ليبيا تواجه تحديات كثيرة ،

تتصل لشرخ اجتماعي واضح ، و فضلاً عن التحديات المرتبطة بالعدالة الانتقالية ، والمصالحة المجتمعية، التي لم يتم تنفيذ أي من استحقاقاتها، بالشكل الذي ينبغي أن تكون عليه، كل ذلك عمّق التناقضات وهدّد الاستقرار، وأدخل البلاد في دوامة من الأزمات عنوانها : العنف، والاغتيالات، والفساد، وبالتزامن مع بروز النزعات القبلية والمحلية والمنطقية، المتناقضة أحياناً، ساهمت عوامل خارجية أيضاً في زيادة حدة الأزمة، لتؤدّي إلى تصاعد أعمال العنف، وتفاقم الأزمة السياسية في ليبيا، التي تمثلت في دعم أطراف وجهات إقليمية ودولية لأطراف سياسية ليبية على حساب أطراف أخرى.

ومن هنا وقع اختياري على دراسة بعنوان:

((المجتمع الدولي والمصالحة الوطنية في ليبيا بين التحديات والفرص))

لا ندّعي المعرفة أكثر من غيرينا، ولكن لشعوري بضرورة إثارة النقاش حول الأسباب الحقيقية والعوائق التي تقف حائلاً دون تحقيق مصالحة مجتمعية وطنية بين مكونات المجتمع الليبي كافّة، وكذلك التحديات المرتبطة بها، ومدى قدرة البلد على تجاوز هذه العقبات والتحديات، وكيفية الاستفادة من تجارب دولية ، وعلى ضوء ما سبق فقد قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث مقسمة إلى مجموعة من المطالب، ومحاور ، حيث تناول المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمجتمع الدولي وللمصالحة الوطنية ؛ لأنه قبل الدخول إلى أي بحث علمي لا بد من البحث في المفاهيم والمنطلقات الأساسية لهذا البحث، فتحديد المفاهيم خطوة أساسية وعملية في تأسيس إدراك متبادل ،وفهم مشترك للموضوع ،أو الظاهرة قيد البحث .

أما المبحث الثاني: فكان حول أبرز التحديات التي تواجه عملية المصالحة الوطنية في ليبيا تتناول التحديات المرتبطة بالمصالحة الوطنية، في طول الفترة الانتقالية، وتعثر بناء الدولة في ليبيا، أثار الجدل حول كفاءة دور فاعلية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ، حيث تعرضت البعثة إلي عدد من العوامل التي ساهمت في تقييد فاعليتها في تنفيذ أهدافها، ودورها المنوط في ليبيا.

ويتناول **المبحث الثالث:** الفرص المتاحة لتحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا، موضحاً فيه دور المجتمع الليبي في تفعيل آلية المصالحة الوطنية ، من خلال العدالة الانتقالية، وترميم الثقة والمصالحات ، و تفعيل دور لجان تقصي الحقائق التابعة للمنظمة الأممية، في عمليات

المصالحة، وأخيراً وليس آخراً يمكن القول: إنّ نجاح المصالحة يتوقّف على مدى استعداد الأطراف المتنازعة للدخول فيها، وتقديم التنازلات والتضحيات من أجل إنجاحها بعمل وطني شامل، يتجاوز سلبيات واستقطاب الحرب ، وتصفية الحسابات، وينأى بالبلد عن الصراعات السياسية والأيديولوجية، وتأثير ثمنها الباهظ في السلام الاجتماعي، والتنمية ،والاستقرار والوحدة الوطنية، إن ذلك يحتاج كشرط أولي مسبق، إلى ضبط الحالة الأمنية، وإنهاء فوضى السلاح، وبناء الجيش والشرطة على أسس وطنية، هي التحدّي الأساسي الذي يواجه ليبيا بشكل خاص وخطر، وهي الخطوة الأولية التي لا تسبقها أي خطوة أخرى، لضمان النجاح في بناء دولة القانون والمؤسسات، ومن ثم الدفع بعملية الإصلاح السياسي والاقتصادي إلى الأمام، كونها الملاذ الآمن لنقل ليبيا إلى مرحلة الانسجام والتوافق والله أعلم.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

الباحثان

أولاً – أهمية البحث :

تكمن أهمية هذا الموضوع في البحث عن دور المجتمع الدولي، في تسوية النزاعات الدولية بالطرق المخولة له ، ومحاولة تقييم هذا الدور، ومدى نجاحه في حسم النزاعات، والتعمق أكثر في موضوع الدراسة، وتسليط الضوء على أبرز التحديات التي واجهت مشروع المصالحة الوطنية والفرص ،المتاحة لإنجاح هذا المشروع .

ثانياً – أهداف البحث :

1- يهدف إلى التعرف على مفهوم المجتمع الدولي ومكوناته ، ومميزاته .
2- يهدف إلى التعرف على مفهوم المصالحة وعناصرها .
3- يهدف إلى تجاوز مرحلة النزاعات والصراعات.
4- نشر ثقافة التعايش السلمي بين مكونات الدولة الواحدة .
5- التعرف على أبرز التحديات التي تواجه مشروع المصالحة الوطنية .
6- التعرف على الفرص المتاحة لنجاح المصالحة الوطنية في المجتمع الليبي .

ثالثاً – مشكلة البحث :

تثير إشكالية هذا البحث سؤالاً رئيسياً مفاده : **إلي أي مدى تمكن المجتمع الدولي في ليبيا من إدارة مرحلة مشروع المصالحة الوطنية بين الأخوة الأعداء ، وحل الأزمة السياسية في ليبيا؟**

ويرتبط بهذا السؤال الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية تتضمن :

1 – كيف تعامل المجتمع الدولي مع الصراعات السياسية في ليبيا ؟
2- ما هي الآليات المجتمع الدولي لتحقيق عمليات المصالحة، وهل نجحت تلك الآليات لتحقيق عمليات مصالحة حقيقية في ليبيا ؟
3- كيف يمكن تفسير نتائج ما وصلت إليه البعثة في ليبيا ؟

رابعاً – فرضية البحث :

اتساقاً مع مشكلة البحث التي طرحناها، فإننا ننطلق من فرضية قوامها، أنه كلما كان نظام الوساطة

وإقالة العثرات والهفوات والوساطة بمعناها الواسع وبصورها المتنوعة، كالحوارات والمفاوضات والتوفيق والتحكيم والصلح وبناء التفاهمات والمساعدة في اتخاذ تدابير بناء الثقة وإبرام الاتفاقا ، واسعاً وشاملاً لجميع أطراف النزاع ، ومستوعباً لطبيعة المجتمع الليبي، كلما كان قادراً على تحقيق الاستقرار السياسي الذي يتبعه استقرار داخلي عام .

وقد برهنت على هذه الفرضية عبر التاريخ نماذج عديدة، من الأنظمة السياسية العالمية التي استطاعت النهوض بمجتمع حضاري، متقدم على أنقاض جملة من الصراعات الدينية، والمذهبية، والسياسية، والاجتماعية، بين جماعات لها أصول وديانات، ومذاهب مختلفة بعيداً عن التدخلات الخارجية .

وتنطلق فرضية البحث الثانية ،من أن هناك أسساً ومبادئ وآليات وأدوار تؤدي إلى تحقيق المصالحة في المرحلة الانتقالية، للمجتمعات التي خرجت من النزاع والصراع، المسلح، أو مازالت تعيش في مرحلة عدم الاستقرار، ينبغي على المجتمع الدولي مساعدة الدولة الليبية في تحقيق المصالحة الوطنية ، فالمجتمع الليبي به ديانة واحدة ،وهي الإسلام، وينتمي معظم أفراده الى المذهب المالكي ، فهذه الخاصية تعد ميزة تحقق نوعاً من الاستقرار .

خامساً – منهجية البحث:

للوصول إلى غايته المنشودة سوف يرتكز هذا البحث على منهجين رئيسيين في البحث العلمي في العلوم السياسية وهي[1]:

* **المنهج الاستقرائي:** الذي يعتمد على الملاحظة المباشرة للواقع ،والالتحام بالظاهرة السياسية وإخضاعها للتحليل الكمي والكيفي، ويهتم هذا المنهج بتجميع المعلومات حول الظاهرة، وتصنيفها،

(1) مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **مناهج و أساليب البحث السياسي**، ط1، (بنغازي : دار الكتاب الوطنية) سنة 1996، ص49-50.

وتبويبها للوصول إلى تفسير دقيق للظواهر السياسية، كما هي فعلا، ويركز على دراسة تفاعلات الظاهرة السياسية، وحركتها، وليس على ما يجب أن تكون عليه.

وسيتم توظيف هذا المنهج لجمع أكبر عدد ممكن من البيانات ،والمعلومات الخاصة بالمجتمع الدولي، ومشروع المصالحة الوطنية في ليبيا، للوصول إلي بيئة معلوماتية جيدة، يمكن الاستناد عليها في تفسير طبيعة دور المجتمع الدولي ،لمشروع المصالحة الوطنية في ليبيا .

* **المنهج التاريخي** : وهو الذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع ،وأحداث الماضي ،ويدرسها ويفسرها ويحللها، على أسس علمية ومنهجية دقيقة، بقصد التوصل إلى حقائق وتعميمات، تساعد على فهم الحاضر في ضوء الماضي، وتساعد على التنبؤ بالمستقبل.

وسيتم توظيف هذا المنهج كمكل لوظيفة المنهج السابق ،لتفسير وتحليل الحقائق والبيانات التي تم جمعها عن المجتمع الدولي ،والمصالحة الوطنية في ليبيا، إضافةً لتحليل المواقف التي تبناها كل طرف ، تجاه القضايا السياسية والأمنية والاجتماعية ، التي كانت مثار اهتمام مشترك بين الطرفين، وذلك للوصول إلى بعض النتائج ، والتوصيات عن خط سير هذا المشروع ،والظروف التي ستتأثر به ، والعوامل التي ستؤثر به في المستقبل.

سادساً – حدود البحث :

أ – الحدود المكانية : هي النطاق الجغرافي لساحة النزاع في الدولة الليبية ،والمجتمع الدولي وآلياته، الدولية التي يستخدمها لتحقيق عمليات مصالحة حقيقية ، داخل المجتمع الليبي .

ب – الحدود الزمنية : من 17 / فبراير / 2011م حتى قيد البحث .

سابعاً – الدراسات السابقة :

1- حلا أحمد محمد الدوري ، دور الأمم المتحدة في تحقيق المصالحة ، المؤتمر العلمي الرابع كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة ديالى ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، 2022م .

تناولت هذا الباحثة في هذا الموضوع اتباع وسائل وأساليب تحقق من خلالها عمليات المصالحة في المجتمعات التي مزقتها الصراعات والحروب الأهلية كانت تلك الوسائل ناجحة وفعالة إلى حد كبير أنهت صراعات ونزاعات كثيرة، وكان لابد للمنظمة الدولية إيجاد وسيلة جديدة تمنع عودة النزاعات مجددا وتدعو إلى السلام الدائم ومساعدة الدول والشعوب على الاستقرار وإعادة النظام وبناء مؤسسات ديمقراطية.

2- محمد عبد الحفيظ الشيخ ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011م ، المستقبل العربي ، المجلد : 37 ، العدد : 431 ، يناير / 2015م .

تناول الباحث دراسة التحديات المرتبطة بالمصالحة الوطنية، في إطار عملية التحوّل من النظم الشمولية التسلطية إلى نظم ديمقراطية، والمخاطر أو التهديدات الكامنة، خصوصاً عندما تنطلق عمليات الانتقال عقب ثورة حققت القطيعة الكاملة ، والمفاجئة مع النظام السابق، من خلال ثورة دموية مسلحة سقط فيها الكثير من الضحايا ، وكذلك التحديات المرتبطة بها، ومدى قدرة البلد على تجاوز هذه العقبات والتحديات، وكيفية الاستفادة من تجارب دولية سابقة، وبالقدر نفسه ما هي قدرة البلد على الوقوف على أهم الأخطاء والعيوب، قصدَ تلافيها، وتجنّب الوقوع فيها، واستخلاص الدروس منها .

3- أحمد عجاج ، دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الدولية ، مشروع تخرج ، جامعة دمشق – كلية الحقوق ، الدراسات العليا ، قسم القانون الدولي ، سنة 2018م .

تناول الباحث دراسة دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، و غير السلمية ومحاولة تقييم هذا الدور، ومدى نجاح في حسم النزاعات ، ودراسة أبرز الوسائل التي تلجأ إليها الأمم المتحدة، وتساهم في حل النزاع بشكل جذري، ونهائي أحياناً ، وتناول الباحث أسس تسوية النزاعات الدولية في مجلس الأمن الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن الدولي في حالة وجود نزاع دولي يهدد أمن والسلم الدوليين .

4 – **جمعة فكرون دخيل ، سامي جمعة خالقي ، دور المصالحة الوطنية في عملية التحول الديمقراطي " دراسة حالة ليبيا " ، مجلة الأستاذ ، العدد 22 ، ربيع 2022م .**

تطرق الباحثان إلى إن الدور الذي تلعبه المصالحة الوطنية في عملية التحول الديمقراطي لم يكن واضحاً وجلياً في بداية التحول الديمقراطي في الحالة الليبية ، ربما تعود عملية الغموض في عدم التأكد من مسألة المصالحة الوطنية في المراحل المبكرة بعد انهيار النظام وسوء الأوضاع الأمنية وعدم قدرة الدولة على توفير الحماية نظراً لانتشار السلاح بين الأفراد والجماعات خارج مؤسسات الدولة في مرحلة مبكرة من بداية عملية التحول ، وعلى الصعيد السياسي كانت أولى محاولات المجلس الوطني الانتقالي بإصدار قانون رقم 17 / لسنة 2012م والمتعلق بإرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية في بداية التحول الديمقراطي لمعالجة مخالفات الحرب والصراع.

المجتمع الدولي والمصالحة الوطنية في ليبيا بين التحديات والفرص

المبحث الأول / الإطار المفاهيمي للمجتمع الدولي وللمصالحة الوطنية .

المطلب الأول : الإطار المفاهيمي للمجتمع الدولي .

ما يميّز عالمنا اليوم تحقيقه مستويات عليا من التطوّر والتقدّم في مختلف المجالات والميادين، وتحوّله إلى ما يشبه القرية الصغيرة إلاّ أنّ هذه المستويات العليا من التقدّم والتطوّر، لم تمنع من ظهور مآسٍ فظيعة، كشفتها الحربان العالميّتان، إضافة إلى بروز مشكلات متنوّعة (أوبئة، فقر، نزاعات مسلّحة، تلوّث...)، جعلت من الأمن والسلام العالميّين هاجسًا مشتركًا بين كلّ الشعوب كلّ هذه المآسي والمشكلات دفعت العالم إلى التفكير في كيفيّة مواجهتها والحدّ منها، فكان الحلّ الأمثل في تضافر جهود مشتركة وموحّدة، تمرّ عبر المجتمع الدولي .[1]

المحور الأول : مفهوم المجتمع الدولي :

([1]) وزارة التربية والتعليم بالمملكة البحرين ، **مادة التربية للمواطنة وحقوق الإنسان ، الصف الثاني عشر الدرس الأول: المجتمع الدولي** ، على الرابط الإلكتروني التالي :
https://www.edunet.bh/e_content/level_3/stage_10/subject_ID_37/Part_3/lessons/Watan-301---Almojtama-Aldoali/Watan-301---Almojtama-Aldoali.pptx

يتفق غالبية الفقه الدولي على أن المجتمع الدولي هو نوع من المجتمعات البشرية، فهو مجتمع يتكون من كيانات سياسية دولية مستقلة، تتفاعل فيما بينها، ولا شك في أن علاقات المجتمع الدولي تتخطى حدود الكيان الدولي الواحد ولا تتقيد بإطار المجتمعات الوطني .

أولاً – تعريف المجتمع الدولي

تعددت تعاريف الفقه الدولي لمصطلح المجتمع الدولي، ومن التعاريف التي جاءت في هذا الشأن ما يلي: يعرف المجتمع الدولي على أنه : مجموع الكيانات السياسية الدولية المستقلة التي تخضع فيما بينها إلى القانون الدولي، حيث ينقسم إلى أشخاص تتمتع بالشخصية القانونية الدولية وهي الدول والمنظمات الدولية الحكومية، وأشخاص أخرى لا تتمتع بهذه الصفة وهي المنظمات الدولية غير الحكومية، والحركات الوطنية التحررية، واللجان الوطنية والمتحاربين المعترف بهم وغيرها من الكيانات السياسية الدولية المستقلة، حيث تتميز هذه الوحدات بالطابع السياسي، وتختلف عن بعضها البعض سواء من حيث الشكل الذي يتخذه كل هيكل أو من حيث الأركان أو العناصر التي يتشكل منها ، كما يعرفه البعض على أنه :كيان جماعي من أشخاص القانون الدولي يرتبطون فيما بينهم بعلاقات متعددة ومتنوعة، خاضعة جميعها لقواعد القانون الدولي . [1]

([1]) فرحات عميور و د.هاشمي حسن ، **المجتمع الدولي ومراحل تطوره** ، محاضرات مادة المجتمع الدولي في السنة أولى قانون ، جامعة الصديق بن يحي جيجل كلية الحقوق والعلوم السياسية ، لسنة الجامعية 2020م – 2021م ، ص 2.

ثانياً – مكونات المجتمع الدولي :

يتكون المجتمع الدولي من : الدول والتي يكون مفردها دولة ، ومن المنظمات الدولية .[1]

أ – **الدولة** : وهي تعرف على أنها كيان سياسي وقانوني منظم يتمثل في مجموعة من الأفراد الذين يقيمون داخل حدود معينة وتنظم شئونهم سلطة تتمتع بحق استخدام القوة ، وتتكون الدولة من الأركان الآتية : شعب ، وإقليم ، وحكومة ، وسيادة .[2]

1- **الشعب** : كل تجمع لمجموعة من الأفراد بصفة مستقرة في مكان " ما " يعتبر أساساً في تكوين الدولة ، إذا لا يمكننا أن نتصور وجود دولة بدون هذا التجمع المستقر قل عدده أو كثر ، وأهم ما يجب معرفته عند دراسة سكان أي دولة هو البحث في درجة تجانسهم وتماسكهم ، وتكمن العناصر الرئيسة لتحديد درجة تجانس السكان في : الثقافة ، الدين ، والعنصر ، واللغة.

2- **الإقليم** : وهو الرقعة الجغرافية – كبرت مساحتها أو صغرت – أو الأرض التي يستقر عليها الشعب بصورة دائمة ، ويتعدى مفهوم إقليم الدولة اليابسة إلى المياه الإقليمية والفضاء الإقليمي للدولة .

3- **الحكومة** : هي السلطة التي تمارس السيادة في الدولة لحفظ النظام وتنظيم الأمور داخلياً وخارجياً ، وهي تمارس هذه السيادة من خلال أجهزة ومؤسسات الحكم في الدولة ، التي تقوم بأعمال التشريع والتنفيذ والقضاء – في أوسع وأشمل معانيها – أو من خلال السلطة التنفيذية في أضيق المعاني .

4- **السيادة** : تعني امتلاك الدولة سلطة الهيمنة الداخلية على إقليمها وأفرادها ، واستقلالها عن السيطرة الخارجية ، وتتجسد الأولى في قوة وإرادة سلطة الدولة الداخلية ، وتتجسد الثانية في الاستقلال عن الدول الأخرى وعدم الخضوع لها .

ب – **المنظمات الدولية** : هي هيئة تتكون من مجموعة من الدول، تنشأ من خلال اتفاق دولي يأخذ أشكالًا مختلفة (معاهدة، ميثاق، اتفاق)، من أجل تحقيق أغراض ومصالح مشتركة، وتتمتع هذه الهيئة بالشخصية القانونية التي تميزها عن الدول الأعضاء المكونة لها، في المجال الدولي .

([1]) وزارة التربية والتعليم بالمملكة البحرين ، **مادة التربية للمواطنة وحقوق الإنسان** ، مرجع سبق ذكره.

([2])جاسم محمد سلطان ، **قواعد في الممارسة السياسية** ، المنصورة : مؤسسة أم القرى الترجمة والتوزيع ، ط1 ، 2008 ، ص 66 – 67 .

وتتميز المنظمة الدوليّة بالمميزات الآتية : [1]

1- **الصبغة الدولية :** ينتمي أعضاء المنظمة الدولية إلى دول وبلدان مختلفة سواء كانوا دولًا، أو أفرادًا، أو منظمات؛ وذلك بحسب طبيعة نوعية المنظمة الدولية.

2- **الاتفاق :** تنشأ المنظمة الدولية استنادًا إلى اتفاق دولي بين الدول والأطراف المكونة لها، ويعد هذا الاتفاق بمثابة الوثيقة المنشئة للمنظمة الدولية، ويحدد هذا الاتفاق كل ما يهم الجوانب القانونية الخاصة بالمنظمة الدولية، من حيث أعضائها، وشروط الانتماء إليها، ومؤسساتها، وأهدافها، وطرق عملها .

3- **الاستقلالية:** من آثار تمتع المنظمة الدولية بالشخصية القانونية، استقلاليتها عن الأعضاء المكونين لها، حيث يكون لها إرادة ذاتية مستقلة عن إرادة الدول الأطراف فيها؛ ولهذا فإن القرارات أو التوصيات التي تصدر عن الدول الأعضاء في المنظمة، سواء كانت بالأغلبية أم بالإجماع، تنسب إلى المنظمة الدولية، وليس للدول الأعضاء فيها .

وكما تمييز المجتمع الدولي عن المجتمع الوطني بالتالي :- [2]

1- من حيث تشكيل المجتمع الدولي

على خلاف المجتمعات الوطنية، يتكون المجتمع الدولي من كيانات سياسية دولية مستقلة، ويعني بذلك أنه لا توجد في المجتمع الدولي سلطة تعلو سيادة الدول، حيث تعد كل أشخاصه مستقلة عن بعضها البعض، فلا يمكن اعتبار المنظمات الدولية سلطات ترأس الدول، فعلى سبيل المثال لا يمكن أن نتصور بأن هيئة الأمم المتحدة هي التي ترأس الدول صاحبة العضوية فيها.

2- عدم إلزامية قواعد قانون المجتمع الدولي

لا يقصد بذلك بأن قواعد القانون الدولي العام ليست قواعد قانونية تتميز على غرار قواعد القوانين الأخرى بخاصية العمومية والتجريد وتهدف إلى وقاية وحماية مصالح المجتمعات وضمان أمن واستتباب الأمن والسلام في العالم.

([1]) عبدالسلام صالح عرفة ، **التنظيم الدولي** ، منشورات الجامعة المفتوحة ، ط2 ، 1997 م ، ص 21 .

([2]) عبدالسلام صالح عرفة ، **التنظيم الدولي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 3 .

3- عدم تمتع المجتمع الدولي بسلطة تشريعية وقضائية دولية

لا يزال البناء القانوني لقانون المجتمع الدولي في طور الإنجاز والتطور، فهو لا يشمل على سلطة تشريعية تسن القوانين ولا سلطة قضائية تطبق القانون، وذلك على خلاف المجتمعات الوطنية.

ثالثاً / خصائص المجتمع الدولي :

للمجتمع الدولي المعاصر العديد من الخصائص تذكرها تباعا فيما يلي :[1]

أ- عالمية المجتمع الدولي المعاصر : لم يعد المجتمع الدولي مجتمعا أوروبيا مسيحيا مثلما كان عليه الأمر في ظل القانون الدولي الكلاسيكي . حينما كانت الدول الأوربية المسيحية تمثل المكون الوحيد لتركيبته ، إنما تحرر من طابعه الإقليمي والطائفي وأصبح قانونا عالميا بأتم معنى الكلمة ، حيث أصبح يضم أكثر من 196 دولة ، بفعل تفكك الإمبراطوريات الكبرى، وظهور دول العالم الثالث على إثر اشتداد موجات التحرر الوطني خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

ب – الدول تمثل المكون الأساسي لتركيبة المجتمع الدولي المعاصر إن المجتمع الدولي هو مجتمع كبير يضم من حيث الأصل العديد من المجتمعات الصغيرة المستقلة عن بعضها البعض ، و المتمثلة في الدول ، و التي لجأت في كثير من الأحيان إلى تأسيس المنظمات الدولية الحكومية تحقيقا للصالح العام.

ج / – المجتمع الدولي المعاصر غير متجانس و هذا يرجع إلى اختلاف العناصر الداخلة في تركيبته، سواء كانت أشخاصا قانونية أو أشخاصا فعلية ، فعلى سبيل المثال فإن الدول تختلف عن بعضها البعض من حيث الانتماء الحضاري والثقافي ، و من حيث الموقع الجغرافي ، اللغة ، الدين ، العادات والتقاليد ، الجنس و الأصل ، و كذا من حيث التطور الإقتصادي ، و النظام السياسي والاقتصادي، ونفس الشيء بالنسبة للمنظمات الدولية الحكومية التي تمتاز هي الأخرى بالتباين والاختلاف من حيث العضوية ، الأهداف ، الوظائف ، و كذا من حيث مجال إختصاصها ، و درجة إتساع سلطاتها وصلاحياتها ... إلخ.

([1]) بوبريطخ ، نعيمة ، **محاضرات في قياس المجتمع الدولي** ، جامعة الأخوة منتوري ، قسنطينة 1، قسم القانون العام ، السنة الجامعية 2022م – 2023م ، ص 4-5 .

د – المجتمع الدولي المعاصر مجتمع منظم : على الرغم من عدم اكتمال النظام القانوني الدولي مقارنة بالمجتمعات الوطنية ، لعدم وجود سلطة تشريعية دولية سلطة قضائية دولية ، و أخرى تنفيذية ، إلا أنه مجتمع منظم تحكم العلاقات الدائرة فيه قواعد قانونية سواء كانت مكتوبة أم لا ، ومهما كان مصدرها ، حيث تختص بتنظيم العلاقات القائمة بين أشخاصه القانونية في مختلف المجالات ، و التي كثيرا ما لجأت إلى إبرام الاتفاقيات الدولية بهدف إرساء و تطوير أسس التعاون بينها ، وتحقيق النفع العام على حساب المصلحة الخاصة لكل دولة ، كما تناولت قواعده بالتنظيم العديد من المواضيع الكلاسيكية والمعاصرة ، كحقوق الإنسان في وقتي السلم و الحرب ، البيئة ، والتنمية ... إلخ.

المطلب الثاني / الإطار المفاهيمي للمصالحة الوطنية .

المحور الثاني : مفهوم المصالحة .

أولاً / المفهوم اللغوي " الصاد واللام والحاء أصل واحد ، يدل على خلاف الفساد " [1]،" وأصلح الشيء بعد فساده : أقامه " [2] ، فالمصالحة ترتكز إحداث الخير والصلاح، والسعي لتحقيق البعد الإيجابي في البناء الكوني للأمم ، وفق مرتكز السلم الأهلي بين أبناء الأمة الواحدة ، كما أنها تنبذ الفساد ، وتعمل على صهره داخل تمتين علاقات التصالح المجتمعي.

ثانياً / المفهوم المصطلحي : " المصالحة : المسالمة بعد المنازعة ، وفي الشريعة : عقد يرفع النزاع".[3]

يفهم من هذا التعريف أن المصالحة تتضمن الفعل الحقيقي في إنهاء الفساد والسوء والفرقة بين المتنازعين، ولهذا تطلق بشكل أكبر على الجانب العملي من تحقيق الصلح بين المتنافرين ، ولذلك فإن هذا الأمر السامي، والعمل المبارك، الذي ينهي الفرقة والانقسام، ويقضي على العبث والفساد، لا يمكن أن يتحقق من المفسد؛ لأنه مضاد لله – تعالى" – في فعله، فإنه يفسد، والله – تعالى – يتحرى في جميع أفعاله الصلاح، فهو إذا لا يصلح عمله " .[4]

تعتبر المصالحة الوطنية آلية من ضمن آليات حل النزاع فهي بديل ونقيض لآلية " قوة " التي تفضلها العقليات التي لا تؤمن بالآخر، وبين استخدام " القوة " واستخدام " المصالحة الوطنية " هناك آليات أخرى تدخل بين هذين النقيضين: كالـ " المقاضاة " و "الوساطة " ، " التفاوض " ، " التحكيم " ، فنهج " المصالحة الوطنية " يسعى لإيجاد حلول للقضايا الأساسية في الصراع، ويعمل

---

(1) **معجم مقاييس اللغة**، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، ت :عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399 هـ 1979 – م ،3 / 373.

(2) **لسان العرب**، محمد بن مكرم بن على، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي، دار صادر، بيروت ، ط الثالثة ، 1414 هـ ،2 / 517 .

(3) علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، **التعريفات**، ت : جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط /الأولى، 1403 هـ 1983م ، ص 134.

(4) أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، **مفردات غريب القرآن** ، ت :صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، ط /الأولى، 1412هـ ، ص 490 .

أيضاً على تغيير علاقات الخصوم من " الحقد والعداء والكراهية " إلى " الصداقة والوئام والشراكة "، وأن يكون الجميع على قدم المساواة في الحقوق والواجبات .[1]

فعملية المصالحة هي عملية إقامة علاقات إنسانية مجتمعية واقعية تعتمد على الإنسان ذاته وعلاقاته بغيره وتبرز أهمية عملية المصالحة" من خلال الإشكال التي يمكن أن تظهر بها فقد تظهر عمليات المصالحة" بالتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية" [2] .

ويمكن أن نعرفها بأنها أي جهد يهدف إلى تحقيق السلام والصلح والتسامح بين مكونات المجتمع مع التأكيد على المحاسبة والمسألة عن الجرائم التي تحققت وطي صفحة الماضي المؤلم، ووضع حدا للانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان.

مما تقدم نجد أن للمصالحة مجموعة عناصر يمكن أن نستشفها من التعاريف أعلاه بما يأتي [3]:

1- تهدف إلى تجاوز مرحلة النزاعات والصراعات.

2- اعتراف المخطئ بأخطائه .

3- نشر ثقافة التعايش السلمي بين مكونات الدولة الواحدة .

ثالثاً / أسس البناء السلوكي لقيمة المصالحة :

تعتمد التربية السليمة داخل المجتمع في البناء السلوكي للمصالحة على كون أن الصلح فعل سجية، أي: فطري، وهذا ما دل عليه الإخبار عنه بالصفة المشبهة (خير) في قوله تعالى ﴿ :والصلح خير ﴾، والصفة المشبهة " تدل على فعل سجية "، كما اعتمدت التربية في تجسيد قيمة الإصلاح على أن يكون هناك ممارسة مستمرة ومنضبطة لهذا السلوك، وفق الضوابط التي بينتها

([1]) منصور الجمري ، في معنى المصالحة الوطنية ، **جريدة الوسط** ، العدد 3421 ، الأربعاء : 18 / يناير/ 2012م الموافق 24 صفر 1433هـ

([2]) اروي سفير ، **السلام أولا، تحديث مسارات السلام**، ترجمة : بدر عقيلي، دار الجيل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، الطبعة الأولى، 2008 ، ص97 .

([3]) المرجع نفسه ، ص 97 .

النصوص الشرعية، وفي هذا الفقرة سيتم بيان أهم الأسس التي من الممكن أن يعتمد عليها البناء السلوكي لقيمة الإصلاح بين الناس وهي كالتالي: [1]

1 – **سلوكية الإصلاح** : نقصد بالسلوك كل ما يتعلق بالجانب(النفسحركي)[*]، والإصلاح فوق كونه معنى (فكرة ذات مفهوم) تحل في الأذهان والعقول، وفوق كونه قيمة تحل في الوجدان، هو أيضا سلوك يتم تطبيقه عن طريق الجوارح، وقد دل على سلوكية الإصلاح، ما وصف به من أوصاف عديدة، فتارة يوصف بالفعل في مثل قوله تعالى: ﴿لَا خَيْرَ في كَثيرٍ منْ نَجْوَاهمْ إلا مَنْ أَمَرَ بصَدَقَةَ أَوْ مَعْروفٍ أَوْ إصْلاَحٍ بيَنْ الناس وَمَنْ يفَعَلْ ذَلكَ ابْتغاَء مَرْضَات الله فسَوْفَ نؤْتيه أَجْراً عَظيماً ﴾ [2] وتارة يوصف بأنه عمل، في مثل قوله صلى الله عليه وسلم :(مَا عملَ شيَء أَفْضَل منَ الصلاَة وإِصْلاح ذَات الْبيَنْ وخلقٍ جَائر بيَنْ الْمسْلمينَ) ، كما أن المعنى السلوكي دل عليه الأمر به، والذي يقتضي أن يكون سلوكا في قوله تعالى:﴿فأصلحوا ﴾.

2– **ضرورة الممارسة العملية للإصلاح** : لقد " اتبع القرآن في تربيته لشخصيات الناس وفي تغيير سلوكهم أسلوب العمل والممارسة الفعلية للأفكار والعادات السلوكية الجديدة التي يريد أن يغرسها في نفوسهم" [3] ؛ لذلك لم تكتف التربية الإسلامية ببيان المعنى وترسيخ القيمة، بل ربت أتباعها على أن يكونوا مصلحين، وأتبعت في ذلك أساليب متعددة ومن ذلك أسلوب الإلزام، وهذا الأمر واضح في تكرار الأمر بإصلاح ذات البين، وجعله سلوكا مرتبطا بالتقوى مجسدا لها، في مثل قوله تعالى : ﴿ فَاتّقُوا اللّه وَ أَصلِحُوا ذَاتَ بَينِكُمْ﴾[4] وقوله تعالى : ﴿ إنما الْمؤْمنونَ إخْوةَ فأَصْلحوا بيَنْ أَخَويَكْمْ وَاتقوا الله لعَلكمْ ترْحَمونَ ﴾ [5].

([1]) حسين علي عون ، منهج التربية الإسلامية في ترسيخ قيمة المصالحة الوطنية ، **مجلة أصول الدين** ، العدد الثالث ، سنة 2017 م ، ص 342 .

(*) يضم هذا المجال أشكال النشاط الفكري لدى الإنسان وخاصة العمليات العقلية من حفظ وفهم وتحليل ، ويندرج تحت هذا المجال الأهداف التربوية التي تعمل على تنمية هذه العمليات العقلية .

([2]) سورة النساء : الآية 114 .

([3]) نجاتي محمد عثمان ، **القرآن وعلم النفس**، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط2 ، 1404 هـ ، 1984م ، ص263 .

([4]) الأنفال : الآية 1 .

([5]) الحجرات : الآية 10 .

هذا وقد جاءت السنة النبوية لتؤكد هذا السلوك ،وتحث عليه بل جعلته واجبا تتم ممارسته بشكل مستمر على مدار اليوم، مرتبطا ارتباطا وثيقا بأعضاء جسده، حيث جعل من الصدقات على مفاصل الإنسان وأعضائه ، وهذا ما يبينه قول الرسول الله صلى الله عليه وسلم : (كل سُلامَى من الناس علَيَه صَدَقةَ ، كل يوَمٍ تطَلع فيه الشمْس يعَد ل بيَنَ الاثْنيَنْ صَدَقةَ و يعين الرجلَ علَىَ دَابته فيَحمل علَيَهاَ أَوْ يرَفع علَيَهاَ مَتاَعهَ صَدَقةَ ، وَالكْلمةَ الطيبةَ صَدَقةَ ، وكل خطْوةَ يَخْطوهاَ إلىَ الصلاَة صَدَقةَ ، وَيميط الْأَذَى عَنْ الطريق صَدَقة) ، و يعدل بين الاثنين أي يصلح بينهما بالعدل. [1]

ويبدو أن أدنى حد لممارسة المصالحة بين المتخاصمين يكون بمعدل مرة كل ثلاثة أيام، وهذا ما دل عليه قوله صلى الله عليه وسلم : (لَا يَحل لمسْلمٍ أَنْ يَهْجر أَخَاه فوْقَ ثلَاَث ليَاَلٍ يلَتْقَياَن فيَعْرض هذَا وَيعْرض هذَا، وَخَيْر هماَ الذي يبَد أ بالسلاَم) [2] ، وقوله صلى الله عليه وسلم: (تفْتح أَبوْاَب الْجنة يوَمَ الاثْنيَنْ وَيوَمَ الْخمَيس فيَ غْفَر لكل عَبدْ لَا يشرْك بالله شَيْئا إلا رَجلا كَانتَ بيَنهَ وَبيَنْ أَخيه شَحْناَء فيَ قَال أَنظْروا هذَين حَتى يصَطْلَحَا أَنظروا هذين حَتى يصَطْلَحَا أَنظْروا هذَين حَتى يصَطْلَحَا) ،(شحناء) أي :عداوة وبغضاء، و(أنظروا هذين)أي : أخروهما، وهذا ما يربي المسلم على أن يكون دائم الصلة بهذه القيمة ومجسدا لها، وهذا الارتباط وصل إلى درجة الوجوب، وأنه حق عليه يقول الشاطبي" :الحقوق الواجبة على المكلف على ضربين، كانت من حقوق الله؛ كالصلاة، والصيام، والحج، أو من حقوق الآدميين كالديون، والنفقات، والنصيحة، وإصلاح ذات البين. " هذا وقد دأبت التربية الإسلامية على عدم التهاون في هذا العمل أو التكاسل فيه أو تأجيله؛ لذلك أكدت على ضرورة المبادرة بالمصالحة مع ظهور بوادر الاختلاف، وهذا ما يفهم من لفظ : (إن) في قوله تعالى : ﴿ وِ إن امْرَأَة خَافتَ منْ بعَلهَا نشوزا أَوْ إعْرَاضا فلَاَ جناَحَ علَيَه مَا أَنْ يصْلحاَ بيَنَه مَا صلحْا وَالصلح خير﴾ ، وقوله تعالى : ﴿وإن طائفتان ﴾، " لأن الأمر بالإصلاح بينهما واجب قبل الشروع في الاقتتال وذلك عند ظهور بوادره،

([1]) البخاري :أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، تحقيق :مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة بيروت ، لبنان، ط 2 ، 1407 هـ ، 1987م ، (2989) .

([2]) مسلم، صحيح مسلم، كتاب : **البر والصلة والآداب، باب : تحريم الهجر فوق ثلاث بلا عذر شرعي**، حديث : 2560، (4 / 1984)

وهو أولى من انتظار وقوع الاقتتال، ليمكن تدارك الخطب قبل وقوعه " ، وقد اتبعت التربية الإسلامية في تربية المسلمين على تجسيد مبدأ الإصلاح وممارسته والمبادرة فيه أساليب متعددة، منها : أسلوب القدوة الصالحة الذي يعد" من أعظم المعينات على تكوين العادات الطيبة"[1]، وهو من" أنجح أساليب التربية، ومن أوقعها تأثيراً وذلك لاتفاقها مع طبيعة النفس البشرية، مع فطرة الإنسان، مع حاجته وميله للتقليد والمحاكاة، ولسهولة اكتساب الخبرات من خلالها، ولكونها متجسدة وماثلة أمام المتأثرين بها " ، وقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم خير قدوة في هذا الأمر، فعن سهل بن سعد رضي الله عنه : (أَن أَهْلَ قباَءٍ اقْتتَلَوا حَتى ترَامَوْا بالْحجاَرَة فأَخْبرَ رسول الله صَلى الله علَيَه وَ سَلمَ بذَلكَ فقَالَ اذْهبَوا بناَ نصْلح بيَنَهم)[2]، وفي الحديث دلالة على لزوم مبادرة الداعيه ووجهاء القوم وأشرافهم إلى حسم خصومات الناس والإصلاح بينهم ففي الحديث قوله : (اذهبوا بنا)، وهي تدل على ندب الناس إلى هذا الفعل بل وإشراكهم به .

ومن الأساليب أيضا أسلوب الترغيب والحث ، ومما يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم : (إن منَ الناس مَفَاتيحَ للْخيَر مَغَاليقَ للشر وإن منَ الناس مَفَاتيحَ لشر مَغَاليقَ للْخيْر فطوبىَ لمنَ جَعَل الله مَفَاتيحَ الْخيَر علَىَ يدَيهْ و وَيل لمنَ جَعلَ الله مَفَاتيحَ الشر علَىَ يدَيه) .[3]

3 – مقومات العملية الإصلاحية : تتكون العملية الإصلاحية من ثلاثة عناصر : مصلح، و مصلحَ بينهما، ووسيلة للإصلاح، وهذا ما دل عليه قوله تعالى : ﴿فأصلحوا ذات بينكم ﴾، وقوله تعالى ﴿فأصلحوا بينهما ﴾، وبتفاعل هذه العناصر يحدث الإصلاح، لكن علينا أن ندرك أن الأساس الذي تبنى عليه عملية الإصلاح هو الإيمان والتقوى، يقول تعالى: ﴿فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم﴾، أما العامل المساعد الرئيس في نجاح هذا التفاعل فهو وجود الإرادة الصادقة، يقول تعالى: ﴿إن يريدا إصلاحا يوفق الله بينهما ﴾، وهذا يقتضي الإخلاص من الجميع .

ولكي يتم هذا التفاعل على أكمل وجه علينا أن ندرك أن لكل عنصر من هذه العناصر مبدأ يعمل به، فالمبدأ الذي ينبني عليه عمل المصلح ويعمل في إطاره هو العدل ، والقسط، يقول تعالى

([1]) حسين عون ، مرجع سبق ذكره ، ص 344 .

([2]) البخاري، صحيح البخاري، كتاب : **الصلح**، باب :قول الإمام لأصحابه اذهبوا بنا نصلح، حديث : 2547 ، (2 / 958)

([3]) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، باب :من كان مفتاحاً للخير، حديث : 237 ، (1 / 86)

:((فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا))، وينبغي أن يعمل جهده في سبيل أن يجعل المتخاصمين يدوران في فلك فكرة المصالحة، وأن يغرس في وجدانهما إرادة الإصلاح بالمنهجية البناء الفكري لمفهوم المصالحة، تلك المفاهيم والأفكار والمعارف والمعاني والحقائق المتعلقة بها، التي من شأنها أن تجعل من المسلم مدركا لتصور شامل، وفكرة وافية عن معنى المصالحة الوطنية ومفهومها، تصل به إلى درجة عالية من الوعي ، والإدراك بها وبأهميتها [1] ، ومنهج البناء الوجداني الذي يعتبر منهجاً تربوياً يمر بخمس مراحل، هي : شد انتباه الفرد إلى القيمة، قبولها والتفاعل معها، تقديرها، وضعها في نسق تنظيمي، تميز الفرد بها واعتمادها مبدأ ومعيارا يؤسس عليه سلوكه، وبهذا تتحول المعاني التي يؤمن بها الفرد إلى سلوك يجسده واقعا عمليا في حياته، وهذا كله يصدق على قيمة الإصلاح بين الناس " المصالحة " .[2]

أما المبدأ الذي ينبني عليه عمل كل طرف من المصلح بينهما ويعملان في إطاره هو الإحسان والعفو، كما في قوله تعالى : ((وإِنْ تحسنوا وَتتَّقوا فإِن الله كَانَ بِمَا تَعملُون خَبيراً)) [3]، وفي قوله تعالى: ((وَأَنْ تعَفوا أَقْرب لتقْوىَ))[4]؛ وذلك " لأن الصلح مبناه الإحسان الكامل بالرضا من الجانبين " .[5]

أما الوسيلة فمبناها على الإقناع، وأسلوبها الحوار، وهدفها تطييب النفوس، وتأليف القلوب، حتى ولو استلزم الأمر الزيادة في الحديث، يقول صلى الله عليه وسلم : (لَمَ يكَذبْ مَنْ نمَىَ بيَنْ اثْنيَنْ ليصْلحَ)[6]، وفي رواية : (ليْسَ بالكْاذب مَنْ أَصْلحَ بيَنْ الناس فقالَ خَيْرا أَوْ نمَىَ خَيْرا) [7]، إلا أن لاستخدام هذه الوسيلة ضوابط وشروطا ينبغي مراعاتها، يقول الغزالي: " الكلام وسيلة إلى المقاصد فكل مقصود محمود يمكن التوصل إليه بالصدق والكذب جميعا فالكذب فيه حرام،

([1]) حسين عون ، مرجع سبق ذكره ، ص 329 .

([2]) المرجع نفسه ، ص 334 .

([3]) سورة النساء ، الآية : 128 .

([4]) سورة البقرة ، الآية : 237 .

([5]) البقاعي : برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر، **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 ، 1415 هـ ،1995م ،(5 / 216) .

([6]) سبق تخريجه .

([7]) سبق تخريجه

وإن أمكن التوصل إليه بالكذب دون الصدق فا كذب فيه مباح، إن كان تحصيل ذلك القصد مباحا، وواجب إن كان المقصود واجبا، كما أن عصمة دم المسلم واجبة فمهما كان في الصدق سفك دم امرئ مسلم قد اختفى من ظالم فال كذب فيه واجب، ومهما كان لا يتم مقصود الحرب أو إصلاح ذات البين أن استمالة قلب المجني عليه إلا بكذب، فال كذب مباح، إلا أنه ينبغي أن يحترز منه ما أمكن، لأنه إذا فتح باب الكذب على نفسه فيخشى أن يتداعى إلى ما يستغنى عنه، وإلى ما لا يقتصر على حد الضرورة، فيكون الكذب حراماً في الأصل إلا لضرورة" . [1]

المبحث الثاني / التحديات التي تواجه المجتمع الدولي والمجتمع الليبي في عملية المصالحة الوطنية .

المطلب الأول : المحددات الداخلية والخارجية لمشروع المصالحة الوطنية في ليبيا .

لعل من نافلة القول: إن طول الفترة الانتقالية، وتعثر بناء الدولة في ليبيا أثار الجدل حول كفاءة دور فاعلية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ، حيث تعرضت البعثة إلي عدد من العوامل التي ساهمت في تقييد فاعليتها في تنفيذ أهدافها ودورها المنوط في ليبيا.

أولاً – التفاعلات والعوامل الداخلية : تنامي ظاهرة الإرهاب وظهور التيارات المتشددة الرافضة للدولة المدنية التي رفعت شعارات تطبيق الشريعة، التي أعاقت عملية بناء الدولة وبالتالي تعيق إستراتيجية البعثة الرامية لدعم ليبيا، مثل جماعات أنصار الشريعة وتنظيم الدولة الإسلامية، حيث يعملون على تكفير المجتمع والحكومات و الأحزاب ، والعملية السياسية الديمقراطية .[2]

([1]) الغزالي :أبو حامد محمد بن أحمد، **إحياء علوم الدين**، دار المعرفة، بيروت، لبنان،(د، ت) ، (3 / 137).

([2]) علي محمد الصلابي،" **العدالة والمصالحة الوطنية" ضرورة دينية وإنسانية**"، القاهرة :دار ابن خلدون، 2012 ، ص5 .

وأعاقت إلى حد كبير التحول السياسي، والديمقراطي في ليبيا (1) ، كما أن غياب الثقة بين أطراف الصراع الليبي يهدد فرص إحلال السلام ، وينسف كل مجهودات البعثة الرامية لدعم النظام السياسي الجديد.

مشكلة انعدام الأمن في ليبيا التي قوضت كل الجهود الدولية المبذولة لبناء المؤسسات السياسية والإدارية الفاعلة للدولة مما ساهم في بروز الجماعات المتطرفة في كل ليبيا، وجعلت القيادات الأممية والموظفين الدبلوماسيين بالبعثة تحت التهديد المستمر لهذه الجماعات، الأمر الذي أدي إلي استقالات متتالية للمبعوثين وتخبط استراتيجيات البعثة.

ثانياً – التفاعلات والعوامل الخارجية : لا يمكن إغفال العامل الخارجي في زيادة حدة الأزمات والعنف في ليبيا بسبب التدخل في الشأن الليبي الداخلي من خلال دعم أطراف ضد أخرى بالمال والسلاح وبالتالي زيادة حدة الانقسامات الداخلية القبلية ، المناطقية، مما يجعل التفاعلات والتدخلات الخارجية في ليبيا من أكثر العوامل تأثيراً في مجريات الأزمة في ليبيا وتأثيراً في استراتيجيات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، جاء ذلك صريحاً في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في سبتمبر 2013 م حيث خلص إلي أن تضارب المصالح بين القوي السياسية الخارجية و الإقليمية يشكل عقبة أمام عمل المؤسسات الانتقالية وعمل بعثة الأمم المتحدة وتعطيل خطط عملها للانتقال الديمقراطي ، وحل الأزمة الداخلية.

أدت التدخلات الخارجية إلي تصاعد أعمال العنف وتفاقم الأزمة السياسية في ليبيا بسبب قيام قوى خارجية بتقديم الدعم في الصراع القائم بين قوى سياسية ليبية لصالح تيارات معينة ضد أخرى [2]

بالنظر إلي دور الولايات المتحدة الأمريكية فإن أهتمامها بالأزمة الليبية يأتي في إطار جني مكاسب اقتصادية و إستراتيجية لها ، ولشركائها الأوروبيين دون إبداء أدنى اهتمام لدعم السلطات الجديدة في ليبيا، وإعادة بناء ، وتأهيل المؤسسات الأمنية، والعسكرية، بل إن الولايات

---

(1) المنصف وناس،" **الشخصية الليبية" ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة**"، تونس :الدار المتوسطية للنشر،2014 م ، ص 80 .

(2) أحمد مصطفى فتحي ، وهشام محمد بشير ، دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا : النجاحات والاخفاقات ، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد** ، جامعة بني سويف ، المجلد السادس عشر العدد الخامس عشر، يوليو 2022 م ، ص 418.

المتحدة الأمريكية تقدم مساعدات فنية لبعثة الأمم المتحدة علي استحياء، ومترددة في تقديم المساعدة الأمنية للسلطة الانتقالية الليبية.

أما الدور الفرنسي فكان متذبذباً منذ بداية الأزمة لم يجد توافق إلي حد كبير مع باقي الأوروبيين والولايات المتحدة، والدليل علي ذلك إشراف فرنسا في مايو/ 2019 م على مؤتمر للحوار الليبي، وحينها اتفقت أطراف الأزمة المجتمعة في باريس على تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية في أقرب وقت ممكن، مع الالتزام بتهيئة الأجواء لتكون نزيهة، والموافقة على نتائجه ، غير أن الخطة المدعومة من فرنسا لإجراء انتخابات في 10 / ديسمبر / 2019م تأجلت بعد رفض الولايات المتحدة وروسيا وقوى أوروبية أخرى لجدولها الزمني في مجلس الأمن، وذلك لاختلاف الرؤى الفرنسية مع الرؤية الأمريكية والأوروبية اللازمة.

إن تضارب مصالح القوي الخارجية والإقليمية بشأن كيفية حل الأزمة في ليبيا، قوض من فاعلية دور البعثة ومساعيها في فرض الاستقرار، والدفع بعملية بناء الدولة والنظام السياسي، لوجود هذه التدخلات الخارجية المحضة علي التخريب والصراع وإثارة، القلاقل، والاضطرابات في المجتمع، ما يجعل الأمر في حلله الأزمة علي قدر من الصعوبة وتحفه، المخاطر بالغه التعقيد على المستويين المحلي والإقليمي والدولي الذي يعاني في الأساس من مشكلات الفوضى والاضطرابات السياسية .[1]

المطلب الثاني / أبرز التحديات التي تواجه عملية المصالحة الوطنية في ليبيا .

1- إنشاء دولة مركزية فاعلة

منذ إطاحة نظام معمر القذافي في 2011 انقسم البلد بحدة. وتبدو الخصومات المحلية والعشائرية عميقة مع تنازع مختلف السلطات والمجموعات المسلحة على النفوذ في مواجهات تخللها أحيانا معارك دامية ، و في آذار/مارس 2016 استقرت حكومة الوفاق الوطني في طرابلس لكنها رغم اعتراف المجتمع الدولي ما زالت تعاني من صعوبات للسيطرة على جميع أنحاء البلاد، وتقتصر سلطتها على عدد من مناطق الغرب الليبي.

(1) أحمد سعيد نوفل، وعاطف الجولاني، وآخرون،" **الأزمة الليبية إلي أين**"، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2017م

وفي الشرق في منطقة برقة تسيطر سلطة موازية على مساحات واسعة، للجيش الوطني الليبي " الموالية لها وبالتالي يبدو العمل على إنشاء مؤسسات على غرار الحكومة والجيش والشرطة، قادرة على ممارسة سلطتها في مجمل أنحاء البلاد، أحد أبرز التحديات أمام الجهود الرامية إلى إنهاء العنف والفوضى الأمنية في البلاد .[1]

1. **توحيد القوات المتخاصمة**

تتنازع مئات المجموعات المسلحة ذات الولاءات المتقلبة على النفوذ في ليبيا فبعضها متصل بالسلطات السياسية المتخاصمة فيما تشكل البعض الآخر في إطار أنشطة إجرام بحتة ، وعجزت أي سلطة ليبية منذ 2011 عن ضبط المجموعات المسلحة أو دمج مقاتليها في قوة وطنية.

2. **إنعاش الاقتصاد**

تملك ليبيا أحد أكبر مخزون للنفط في إفريقيا، لكن النزاعات المتعددة التي تمزق البلاد حالت دون استثمار كامل لهذه الموارد، فيما حرمها إغلاق جميع الحقول والموانئ النفطية منذ 2014م ، أكثر من 130 مليار دولار فمنذ إعادة فتح ميناء رأس لأنوف في أيلول/سبتمبر 2016م استؤنفت صادرات النفط الخام ، وتجاوز الإنتاج عتبة 760 ألف برميل في اليوم، حسب ما أعلنت شركة النفط الوطنية في أيار/مايو .

لكن السلطتين المتخاصمتين تتنافسان أيضا على هذا المورد الحيوي، ما أبقى على تدهور الاقتصاد ، وأعلن البنك الدولي عن تراجع 2.5 في المئة في إجمالي الناتج الداخلي الليبي في 2016م ، الذي انهار إلى نصف ما كان عليه قبل ثورة فبراير/ 2011م ، وتشكل نسبة البطالة .

3. **تحسين حياة الليبيين اليومية**

باتت الحياة اليومية للمواطن الليبي محفوفة بالمصاعب وسط انقطاع يومي للكهرباء والمحروقات والماء، مرفقا بأزمة سيولة وتدهور غير مسبوق لقيمة العملة الوطنية، وسط انعدام أمن خانق ، فالنساء لم يعدن يخرجن مساء حتى مع مرافق، فيما شاعت ممارسات توقيف السيارات

(1) **ليبيا أمام أربعة تحديات** ، المصدر : أف ب ، 25 / يوليو / 2017 م على الرابط الإلكتروني التالي : – https://www.alhurra.com/libya/2017/07/25/%

وسرقتها في الأحياء السكنية وأحيانا في وضح النهار ، و تكثفت أعمال تخريب المنشآت الكهربائية وسرقة الكابلات وتدمير البني التحتية وتهديد العاملين الفنيين فيها.[1]

المبحث الثالث / الفرص المتاحة لتحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا

المطلب الأول / دور المجتمع الليبي في تفعيل آلية المصالحة الوطنية .

أولاً – العدالة الانتقالية وترميم الثقة والمصالحات :

يرى بعض المراقبين أن مشروع العدالة الانتقالية قد واجه تحديات جمة، وأنّه من الصعب تنفيذ المصالحة والعدالة الانتقالية في ظل ضعف مؤسسات الدولة وانعدام الأمن العام ، كما يرى بعضهم أن لدى قطاعات واسعة من المجتمع الليبي ، وقواه السياسية فهماً خاصاً للمصالحة، وفهماً خاصاً للعدالة الانتقالية .لذلك، ينبغي صياغة تطبيقات، للمصالحة وللعدالة الانتقالية، تناسب هذا الفهم المتعدّد، ولا يصح استيراد قوالب نمطية للعدالة الانتقالية، ووفقاً لهذا التصور، فإنّ بعض آليات العدالة الانتقالية قد لا تنجح في السياق الليبي: فقول الحقيقة في العلن والاعتذارات العلنية ليست جزءاً من الثقافة الليبية، وقد تكون الصرامة التامة في الملاحقة القضائية في بعض الحالات ذات تأثير سلبيّ على المصالحة وحائلاً دون معالجة الخلل في النسيج الاجتماعي، وعليه فإنّ العدالة التي تعتمد على المقاربة الجزائية اعتماداً كاملاً غير ملائمة للسياق الليبي .[2]

في المقابل، وعلى الرغم من الإقرار بصعوبة تنفيذ العدالة الانتقالية، في ظل ضعف مؤسسات الدولة، فإنّ بعض الباحثين يحاجّون بأنّه ثمّة حاجة أولاً إلى تهيئة البيئة المناسبة لتنفيذ العدالة الانتقالية (بشكلها الواسع والمرن) وذلك لا يعني أبداً أنّه ثمّة موقف مبدئي في، ليبيا

([1]) **ليبيا أمام أربعة تحديات** ، مرجع سبق ذكره .

([2]) **ترميم الثقة وإجراء المصالحات الطريق نحو تأسيس ميثاق وطني ليبي** ، مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد 11 – 8575 :، بيروت، لبنان. عبر الموقع الإلكتروني التالي : –
www.unescwa.org

لتكريس ثقافة الإفلات من العقاب أو لتغييب المساءلة ، والمحاسبة أو لإهمال معرفة الحقيقة أو لإهمال جبر الضرر والتعويض، وذلك خدمةً ل " مصالحات " وهمية وهشّة.[1]

فهذه الآليات الحقوقيّة تعرفها الثقافة الليبية التقليدية المحلية والمتجسّدة في مجالس الصلح العرفية و الوساطة التقليدية لفضّ النزاع، وهو ما تجسّد سابقاً في **" ميثاق الحرابي" لعام 1946م** ، حيث كان الميثاق ينص على التالي : [2]

نصّ العهد : ((بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وعلى آلة وصحبه وسلم تسليما أما بعد، فإننا نحن عُمد ومشايخ قبائل الحرابى وأعيان مدينة درنة المجتمعين في المؤتمر الوطني المنعقد بمركز جمعية عمر المختار بدرنة يوم الخميس 5 جمادى الأولى 1365 الموافق 18 إبريل 1946 لدرس الموقف الحاضر قد قررنا ما يأتي :

أولا: الميثاق الوطني الذي أبرمته الهيئة التأسيسية بمدينة بنغازي، بموافقة الوفد الدرناوي، بالنيابة عن منطقة ليبيا الشرقية.

ثانياً: عملاً بنداء سمو الأمير المعظم السيد محمد إدريس المهدي السنوسي، نتعهد جميعنا بإيقاف كل خصومة ، وكل نزاع مهما كان نوعه فيما بيننا، فلا نسمح بإثارة فتنة قديمة، أو جديدة، ولا نسمح بالمطالبة بحق قديم سواءً كان ثأراً أو دية جرح أو حقّاً عقاريا أو غير ذلك، رغبة منا في جمع الكلمة وتأليف القلوب وتوحيد المجهودات وتوجيهها متظافرة متحدة إلى قضية البلاد السياسية وحدها، حتى يتقرر مصير البلاد وتؤسس فيها حكومة وطنية وتنظم أمورها وتستقر أحوالها.

ثالثاً: عندئذٍ فقط يجوز لكل صاحب حق مشروع أن يطالب بحقه بالوسائل المشروعة وبواسطة حكومة البلاد الشرعية.

([1]) ترميم الثقة وإجراء المصالحات الطريق نحو تأسيس ميثاق وطني ليبي ، مرجع سبق ذكره .

([2]) فرج كُندي ، ميثاق الحرابي نموذج للمصالحة الوطنية ، **مجلة ليبيا المستقبل** ، 2016/09/17 على الرابط الإلكتروني التالي : –
https://www.libya-al-mostakbal.org/95/6454

رابعاً: ليس معنى هذا التعهد أننا ندعو أصحاب الحقوق إلى التنازل عن حقوقهم، ولكننا نطالبهم بإيقاف المطالبة بها مؤقتاً ليتفرغوا للمطالبة بحق الأمة العام الذي له من الأهمية الكبرى ما يجعله أحقَّ بالتقديم على حقوق الأفراد والعائلات والقبائل.

خامساً: كل من يخالف هذا التعهد يعتبر معرقلاً لمساعي الأمة ومثبّطاً لجهادها الذي نرجو أن يُكلّل بالنجاح التام في إحراز الحرية والاستقلال إن شاء الله.

ولما كانت هذه القرارات قد اتُّخذت بالإجماع، فإننا نوقع على هذه الوثيقة بإمضاءاتنا الآتية.)) .

و لقد أنشأت السلطة التشريعية في ليبيا هيئة العدالة الانتقالية والمصالحة والتي تتكوّن من مجلس إدارة من سبعة أعضاء، ولها عدد من اللجان الفرعية، ويفترض أنها كانت ستبدأ العمل في عام 2012 وأن تنظر في المرحلة منذ عام1969 م ، لكن لا إنجازات تذكر لها حتى الآن .

ثانياً – التسامح والثقة والمصالحات :

التسامح من أهم الفضائل المدنية التي يحتاجها المجتمع الليبي، في ظلّ الظروف الراهنة ، لقد أصبح شعار التسامح يُطرح عالميّاً وبقوة في إطار العمل على إطفاء البؤر المشتعلة بالنزاع، وإزالة بذور الأحقاد، وفتائل الأزمات العنيفة، والتي تخلّف الكثير من الضحايا، والدمار والمآسي، ولا يستفيد منها أحد من الأطراف المتصارعة.

إنّ التسامح ليس واجباً أخلاقياً فحسب، بل هو واجب سياسي ،وقانوني، وبالتالي فإنّ الأخذ به لا ينبغي أن يكون مجرّد تكرُّم من طرف لفائدة طرفٍ آخر، أو أطراف أخرى، وإنّما ينبغي أن يتبلور في شكل التزام يتقيّد به الجميع بحق التعبير عن الاختلاف بالرأي، وبقواعد الحوار المنظّم، وذلك على أساس الإقرار بالتعدّد والاختلاف والتكافؤ والحوار والمشاركة داخل المجتمع الواحد.

ثالثاً – مشاركة المرأة والشباب في ترميم الثقة والمصالحات وبناء السلام :

تحتاج عمليّة ترميم الثقة وإجراء المصالحات وبناء السلام في ليبيا إلى مشاركة النساء والشباب في الوساطة وفي بناء جهود السلام ، والوساطة التي نشير لها هنا هي الوساطة بمعناها الواسع وبصورها المتنوعة، كالحوارات والمفاوضات والتوفيق، والتحكيم والصلح وبناء التفاهمات

والمساعدة في اتخاذ تدابير بناء الثقة وإبرام الاتفاقات .وهي تشمل أيضاً الوساطة التي تتوجّه إلى فضّ النزاعات الداخلية، أي على مستوى الأطر المحلية، وكذلك الوساطة، التي تتوجّه إلى فضّ النزاعات ذات الأبعاد.

وتمثّل مشاركة النساء أولوية لتحقيق الوقاية والحماية والإغاثة والتعافي للنساء والفتيات باعتبارهنّ من بين الفئات الإنسانيّة الأشدّ تضرُّراً من العنف والنزاعات .

إنّ مشاركة النساء في استعادة الوئام المدني وترميم الثقة، وبناء السلام، واجب عليهنّ تجاه المجتمع والوطن تماماً ، كما هي بالنسبة إلى الرجال، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الشباب، حيث إنّ أغلب المشاركين ،الشباب توقعات إيجابية حول تطور البلاد إلى الأفضل، فهم يتوقّعون تحسيناتٍ بنيويّة وإدماجاً اقتصادياً فورياً لهم .إنّ خيبة الأمل لهؤلاء يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار ووقوع اضطرابات، قد تسفر عن أعمال عنف في أوساطهم، أو قد تؤدي إلى انخراطهم ضمن جماعات مسلحة من جديد، ولذلك، فإن مواجهة هذه التحديات مهمة، حيث يجب إشراكهم في محاولات ترميم الثقة وإجراء المصالحات والتعويل عليهم في بناء المستقبل .[1]

المطلب الثاني / تفعيل دور لجان تقصي الحقائق التابعة للمنظمة الأممية في عمليات المصالحة:

إنَّ تحقيق المصالحة يتطلب التعاون بين الدول، وتشكيل لجان تحقيق خاصة، تعرف بلجان التحقيق وهي هيئات شكلت بِهدف التحقيق من انتهاكات حقوق الإنسان ، في دولة ما ويمكن أن تتضمن انتهاكات قوات أو جهات تابعة للحكومة في بلد ما.[2]

ولها هيئات تؤدي وظائف مختلفة، وتكون تلك اللجان مؤقتة تعمل بموافقة الدول عليها وهي هيئات غير قضائية تقوم بتشكيل لجنة لدراسة قضايا ما، وتصدر تقارير خاصة وتوصيات لمعالجة تلك الانتهاكات ، وقد أصبح من الشائع بصورة متزايدة أن تنشئ البلدان الخارجة من حروب أهلية، أو حكم استبدادي لجنة لتقصي الحقائق تعمل خلال الفترة التي تلي الانتقال مباشرة، ويمكنا القول

([1]) **ترميم الثقة وإجراء المصالحات الطريق نحو تأسيس ميثاق وطني ليبي** ، مرجع سبق ذكره .

([2]) علي جميل حرب، ، **نظام الجزاء الدولي العقوبات الدولية ضد الدول والأفراد** ، منشورات : الحلبي الحقوقية الطبعة الأولى، 2010م ، ص 617 .

بأن لجان تقصي الحقائق هذه هي هيئات مؤقتة، تنشأ بصفة رسمية وتضطلع بتحقيقات غير قضائية، ويمكن أن تقوم وقامت بالفعل بدور قيم في إعمال الحق في معرفة الحقيقة بشأن الانتهاكات.

وتيسير المبادرات المتعلقة بالحق في معرفة الحقيقة، وتساعد عمليات السعي إلى معرفة الحقيقة في المجتمعات الخارجة من نزاعات أو التي تمر بمرحلة انتقالية على تقصي انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الماضي، وتضطلع بها لجان الحقيقة أو لجان التحقيق أو غير ذلك من بعثات تقصي الحقائق ويدعم حق الأشخاص في معرفة الحقيقة العديد من هيئات المعاهدات ، والمحاكم الإقليمية والمحاكم الدولية، ولجان الحقيقة هيئات تحقيق غير قضائية أو شبه قضائية، تتولى تقصي أنَّماط أعمال العنف المرتكبة في الماضي، وكشف أسباب تلك الأفعال الهدامة وتبعاتها؛ وكل لجنة من لجان الحقيقة مؤسسة متفردة بذاتها وأنشطتها الأساسية تشتمل عادة على جمع أقوال الضحايا والشهود، وتعمل لجان كشف الحقيقة على إجراء بحوث مواضيعية منها التحليلات الجنسانية ، والأطفالية للانتهاكات بما فيها أسبابها وتبعاتها، وتنظيم جلسات استماع علنية ، وغير ذلك من برامج التوعية، ونشر تقرير نهائي يورد ما تم التوصل إليه من نتائج وتوصيات [1] وتسعى لجان التحقيق وغيرها من آليات تقصي الحقائق، بالمثل، إلى كشف الحقيقة وراء مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان الماضية، لكنها تعمل في إطار ولايات أضيق نطاقها ؛ويعد تقصي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتوثيقها خطوة هامة في إعمال الحق في معرفة الحقيقة.

ويتطلب الإعمال الفعال للحق في معرفة الحقيقة وجود نظام وطني قوي للسجلات إلا أنه في الكثير من المجتمعات الخارجة من نزاعات أو من حكم قمعي، تكون هذه النظم ضعيفة أو لا وجود لها، ومعرضة لخطر محاولات تدميرها لمحو الأدلة على ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان علاوة على ذلك ، فإن برامج المصالحة تصدر وثائق خاصة بها، ينبغي حفظها بدورها في سجلات؛ لأنها تشكل مصدراً غنيًا للمعلومات المتعلقة بتاريخ النزاع ، أو الحكم القمعي؛ وتعد الحماية الفعالة

(1) حلا أحمد محمد الدوري ، دور الأمم المتحدة في تحقيق المصالحة ، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** ، المؤتمر العلمي الدولي الرابع ، كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى ، 2022م ، ص 489.

للضحايا والشهود، أيضا حاسمة الأهمية لكفالة إعمال حق الضحايا، والمجتمعات في معرفة الحقيقة [1].

وهناك غموض يحيط بالانتهاكات التي ارتكبت إبان الحرب الأهلية، أو الحكم التسلطي ،من حيث الحجم والمستوى؛ لذا تكتسب لجان كشف الحقائق أهمية بالغة في عملية المصالحة الوطنية وبناء السلام الشامل والمستدام؛ وتهدف هذه اللجنة إلى كشف الانتهاكات التي ارتكبت ومن الذين ارتكبوا هذه الجرائم، ومتى وأين، ومن هم ضحايا هذه الانتهاكات .

وتساعد هذه اللجان المجتمع للوصول إلى حقيقة ما وقع من الانتهاكات، وتمنع وقوعها في المستقبل ، وتعيد للمجتمع ثقته وتنهي حالة الانقسام والتشرذم التي يعيش فيها، ومن مهام هذه اللجان توثيق الحقائق التي تم تحقيقها، لمنع تزويرها عند كتابة تاريخ المجتمع في هذه المرحلة المهمة، وبث روح التسامح والتصالح في المجتمع ولكن هناك اختلافات حول ما إذا كانت هذه الإستراتيجيات تطبق منفصلة أم أنها متكاملة؟ ولكن من وجهة نظر الباحثة نجد أنه من الضروري أن تحقق تلك الإستراتيجيات بطريقة تكاملية فلا يعقل أن يتم الاعتراف بالانتهاك دون أنْ يتم تعويض المتضرر منه ولا يعقل تعويض المتضرر منه دون معاقبة القائم به.[2]

ويمكن إدراج أهم عناصر القوة والضعف في لجان كشف الحقيقة بما يأتي : –

أولاَ – عناصر القوة في لجان كشف الحقيقة : يمكن أن نَدد عناصر القوة في لجان الحقيقة بالاتي :

1– إنها تسعى إلى إنشاء سجل يوثق ما حدث من انتهاكات.

2– السعي لتحقيق العدالة للضحايا.

3– تقديم تشريعات جديدة لمنع حصول وتكرار الانتهاكات.

4– تقديم المسؤول عن الانتهاك للمحاكم الدولية.

ثانيا– أما عناصر الضعف في لجان كشف الحقيقة فهي :

1– يمكن أن تكون تلك اللجان وسيلة للانتقام من نظام أو دولة معينة.

2– قد لا تكون تلك اللجان حيادية وهو عنصر مهم لتحقيق العدالة الدولية.

([1]) حلا أحمد محمد الدوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 490 .

([2]) المرجع نفسه ، ص 490.

3- تركز في عملها على كشف الحقيقة دون المحاولة في تجنب وقوع الانتهاك مرة أخرى.

4- عدم تمكنها من إعادة بناء المجتمع إذ إن الخلاف يبقى بين الضحية والجاني ويمتد إلى عصور متعاقبة.

ومن خلال تحليلنا لعمليات المصالحة نجد أنها عبارة عن وسيلة تعمل على إيجاد تسوية ، و تعمل على تهدئة الموقف بين أطراف النزاع ، وبالتالي تجميد التوتر بين الأطراف المتحاربة.

الخاتمة :

استهدف هذا البحث عنوان : " المجتمع الدولي والمصالحة الوطنية في ليبيا بين التحديات والفرص" ، وتم استخدام كل من المنهج الاستقرائي ، والمنهج التاريخي لدراسة الموضوع، من أجل التوصل إلى نتيجة فيما يتعلق بفرضيتي البحث، ، ولقد خرجت الدراسة بالاستنتاجات التالية:

–عانى المجتمع الليبي منذ عام2011 م من انقسامات سياسية، ومجتمعية حادة ،وصلت إلى حد الاقتتال بين القبائل، والمدن والأقاليم، لقد قامت هذه الحروب لأسباب عدة، وتدخّلت فيها قوى خارجية متنافسة(خصوصاً بعد عام) 2014 ، ممّا أدّى إلى تغييب الدور المحلي عن جهود إنهاء الصراع، بحيث صِيغت الحلول المقترحة من قِبل الأطراف الخارجية التي تمثل الجهات المتصارعة هذه الحروب تتسبّب في شرخ مجتمعي كبير نتج عنه انعدام الثقة ورفض جهود المصالحات.

–ولقد أعُطيت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عدد من الصلاحيات الواسعة ، والتي من المجتمع الدولي، وعلي الرغم من ذلك لم يتضح وجود إستراتيجية للبعثة محددة تجاه المتطلبات الفعلية لبناء الدولة في ليبيا، وتضميد الصراع ، والعمل علي توحيد، وتعاون الهيئات والتنظيمات الليبية_الليبية ، وحتى استراتيجيات البعثة المُعلنة هي فقط لطرح رؤى للحل السياسي، في ظل تناقضات الرؤى حول شكل النظام السياسي وكيفية الانتقال نحو الديمقراطية ، فضلاً عن عدم وضوح أفق للاستقرار الدستوري ، يمكننا القول: إن البعثة ساهمت في التقليل من حجم تفاقم الأزمة، وساعدت في جمع فرقاء الصراع علي طاولة واحدة لحل الأزمة الليبية التي مازالت تبحث عن مخرجاً لها، وذلك بسبب سياق الأزمة الليبية، وما بها من تعقيدات بين أطرافها التي أدت إلي الحيلولة دون حلها.

ولا نعتقد أن الطبقة السياسية الموجود الآن التي تشكّل الحكومة الانتقالية ، ولا سابقاتها تعكس ما يمكن أن نسمّيه التوجّه العام المجتمعي، بل تعبّر عن توجهات مختلفة ونزاعات متعلّقة بالأطراف التي تنافس المركز، وتعبّر عن مصالح فئوية متنوّعة وتغلب عليها روح الحصول على المكاسب، وهو ما يرسّخ القبلية و الجهوية و الشخصنة وغيرها من الممارسات، بما يؤدّي إلى المزيد من الانقسامات، فيجعل الطريق نحو المصالحة متعثّراً ومليئاً بما هو أكثر من العقبات والتحديات.

إنّ نجاح المصالحة يتوقّف على مدى استعداد الأطراف المتنازعة للدخول فيها، وتقديم التنازلات والتضحيات من أجل إنجاحها بعمل وطني شامل، يتجاوز سلبيات ، واستقطابات الحرب، وتصفية الحسابات، وينأي بالبلد عن الصراعات السياسية والأيديولوجية، وتأثير ثمنها الباهظ في السلام الاجتماعي والتنمية والاستقرار والوحدة الوطنية ، ووضع ميثاق وطني جامع يشمل عدالة التوزيع ، وإجراء المصالحات لإرساء سلام دائم بين أبناء الوطن وعلى جميع المستويات الأفقية والرأسية والقاعدية .وفي هذا الإطار، ينبغي الاستفادة من الإرث التاريخي للمجتمع الليبي ومعالجاته السابقة لحالات النزاع أو التوتّر، "كميثاق الحرابي " وغيره ، وينبغي أيضاً دعم جهود محاربة الفساد والتمييز في الحقوق والواجبات، ويجب العمل على إرساء مبادئ التسامح، وجبر الضرر، وتفعيل دور النساء والشباب والمؤسسات المدنية في المفاوضات الوطنية والمحلية.

وفي الختام نرى بأن هذا البحث ما هو إلا محاولة متواضعة لدراسة المجتمع الدولي، والمصالحة الوطنية فى ليبيا بين التحديات والفرص، من أجل إثراء المكتبة السياسية الليبية، والمعذرة عن أي قصور أو تقصير، وأننا في هذا البحث لا ندعي الكمال ، وإنما الكمال لله وحده.

ونؤيد ما قاله العماد الأصفهاني: "إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غُيّر هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يُستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر".

المصادر

أولاً: القرآن الكريم

1. مصحف ليبيا 2017 رواية قالون عن نافع.

ثانياً: السنة النبوية :

1. البخاري ، صحيح البخاري، تحقيق : مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة بيروت ، لبنان، ط2

2. البخاري، صحيح البخاري، كتاب : الصلح، باب :قول الإمام لأصحابه اذهبوا بنا نصلح، حديث :

3. ابن ماجه، سنن ابن ماجه، باب :من كان مفتاحاً للخير، حديث : 237 ، (1 / 86) .

4. مسلم ، صحيح مسلم، كتاب : البر والصلة والآداب، باب : تحريم الهجر فوق ثلاث بلا عذر شرعي، حديث : 2560 .1984 .

ثالثاً : المعاجم :

1. البقاعي (1995) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 ، (5 / 216) .

2. بن مكرم بن على ، الأنصاري (1414 هـ) لسان العرب ، دار صادر، بيروت ، ط الثالثة 2، 517 / 2

3. فارس، الرازي ، معجم مقاييس اللغة ، تحقبق عبدالسلام هارون ، دار الفكر.

رابعاً : الكتب

1. الأصفهاني، أبو القاسم(1412 هـ) مفردات غريب القرآن ، ت : صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، ط /الأولى .

2. الجرجاني، علي(1983) التعريفات – جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط /الأولى.

3. الصلابي، علي (2012) العدالة والمصالحة الوطنية" ضرورة دينية وإنسانية"، القاهرة :دار ابن خلدون

4. الغزالي ، إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت، لبنان،(د، ت) ، (3 / 137).

5. جاسم ، سلطان (2008) قواعد في الممارسة السياسية ، مؤسسة أم القرى الترجمة والتوزيع.

6. وناس، المنصف (2014) الشخصية الليبية" ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة"، تونس :الدار المتوسطية للنشر.

7. حرب، علي(2010) نظام الجزاء الدولي العقوبات الدولية ضد الدول والأفراد ، منشورات : الحلبي الحقوقية الطبعة الأولى.

8. سفير، اروي(2008) السلام أولا، تحديث مسارات السلام، ترجمة : بدر عقيلي، دار الجيل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، الطبعة الأولى .

9. شلبي ، إبراهيم (1984) التنظيم الدولي – دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية ، الدار الجامعية ، لبنان ، بيروت .

10. عثمان ، نجاتي (1984) القرآن وعلم النفس، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط2 .

11.عرفة ، عبدالسلام (1997) التنظيم الدولي ، منشورات الجامعة المفتوحة .

12. نوفل، وآخرون، (2017) الأزمة الليبية إلي أين، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.

خامساً: الدوريات :

1. الجمري ، منصور (2012) في معنى المصالحة الوطنية ، جريدة الوسط ، العدد 3421 ،

2. الدوري ، حلا (2022) دور الأمم المتحدة في تحقيق المصالحة ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المؤتمر العلمي الدولي الرابع ، كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى.

3. فرحات ، حسن (2021) المجتمع الدولي ومراحل تطوره ، محاضرات مادة المجتمع الدولي في السنة أولى قانون ، جامعة الصديق بن يحي جيجل كلية الحقوق والعلوم السياسية.

4.عون ، حسين ، (2017) منهج التربية الإسلامية في ترسيخ قيمة المصالحة الوطنية ، مجلة أصول الدين ، العدد الثالث ، ص 342 .

5. فتحي ، بشير ،(2022) دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا :النجاحات والإخفاقات ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد جامعة بني سويف ، المجلد السادس عشر ، العدد الخامس عشر.

سادساً : المواقع الالكترونية :

1. وزارة التربية والتعليم بالمملكة البحرين ، مادة التربية للمواطنة وحقوق الإنسان ، الصف الثاني عشر الدرس الأول:المجتمع الدولي ، على الرابط الإلكتروني التالي :

https://www.edunet.bh/e_content/level_3/stage_10/subject_ID_37/Part_3/lessons/Watan-301---Almojtama-Aldoali/Watan-301---Almojtama-Aldoali.pptx

2. ليبيا أمام أربعة تحديات ، المصدر : أف ب ، 25 / يوليو / 2017 م على الرابط الإلكتروني التالي

https://www.alhurra.com/libya/2017/07/25/%

3. ترميم الثقة وإجراء المصالحات الطريق نحو تأسيس ميثاق وطني ليبي ، مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد – 8575 : 11، بيروت، لبنان. عبر الموقع الإلكتروني التالي :

www.unescwa.org

4. فرج كُندي ، ميثاق الحرابي نموذج للمصالحة الوطنية ، مجلة ليبيا المستقبل ، 2016/09/17 على الرابط الإلكتروني التالي : –

https://www.libya-al-mostakbal.org/95/6454